السياسات البيئية

تقديم:

ان مشكلة البيئة ليست مشكلة تقنية متعلقة بأمن المصانع ولكن ترتبط كذلك بنمط حياتنا وسلوكنا، فليست الشركات وحدها من تسبب التلوث بل حتى استهلاك السلع التي تنتجها تلك الشركات. فالتلوث مثلا سواء نجم عن النشاط الصناعي أو السلوكات البشرية ليس ضرورة حتمية، حيث يمكن تنظيمه عن طريق تحفيز الإنتاج والاستهلاك النظيفين.

أولا: السياسات البيئية الدولية

ان الحاجة الى العمل المنسق دوليا بشأن المشكلات البيئية هي أكثر تأثيرا من العمل المحلي. فبالنسبة للأمطار الحمضية بأوربا في اسكندنافيا معظم الحمض الذي يلوث مياه الامطار (انبعاثات ثاني أوكسيد الكبريت) يأتيها من خارج البلاد فحتى اذا خفضت هذه الدول انبعاثاتها من الحمض فسيقل ترسب الكبريت في الامطار الحمضية بنسبة 22 في المئة فحسب.

وبالرغم من أهمية العمل المنسق الا أنه يطرح إشكالية لاعدالة توزيع المنافع المترتبة عنه العمل المنسق، اذ في اطاره قد تضطر بريطانيا الى تخفيض الانبعاثات بنسبة أكبر من دول أخرى لما سيعود عليها من منافع لأنها هي المتسب الأكبر في الأمطار الحمضية بفعل الرياح السائدة (القادمة من الجنوب الغربي)

وهكذا يصعب التوصل الى اتفاقات في ظل عدم تساوي توزيع تأثيرات التلوث ومنافع الخفض الانبعاثات، حيث يضطر ضحايا التلوث الى تمويل جزء من تكاليف الخفض العائدة الى مسببي التلوث. ويزداد الأمر صعوبة في ظل غياب هيئة دولية قادرة على حمل الدول لاتخاذ تدابير تنفيذ جميع الإجراءات الوطنية المتعلقة بالمشكلات البيئية الدولية طوعا خاصة أن اشكال الاتفاقات التفاوضية تجعل لكل دولة ذات سيادة الحق في القبول أو الرفض.

ثانيا: السياسات البيئية المحلية

وتتمثل في نهج الاقتصاد البيئي على مستوى المنشأة وإصدار التشريعات البيئية على مستوى المجتمع أو الدولة ككل، حيث أن أهداف المستوى الأول هو الالتزام بما يحدده الثاني وأهداف المستوى الثاني هي الالزام بالحفاظ على بيئة سليمة للإنسان. أو بتعبير اخر فالإلتزاميعني الوفاء بالمتطلبات البيئية. والالزام يقوم على فرض الالتزام بالمسؤولية البيئية.

1- استخدام اليات السوق في السياسة البيئية: وذلك من خلال اعتماد الإجراءات

التالية:

- تسعير التلوث: بالزام الشركات بشراء رخص اطلاق الانبعاثات
- تداول حقوق إطلاق الانبعاثات: بحيث يرخص للشركات التي لا تستوفي كامل

حصتها من حجم الانبعاثات المسموح بها بأن تبيع الباقي عن حصتها الى شركة أخرى، مما يشجع على الاستثمار في تخفيض الانبعاثات.

- خفض الأسعار حتى يشجع على تعديل السلوكات الإنتاجية أو الاستهلاكية.

2- طريقة القيادة والتحكم: وتقوم علىتنمية الرقابة الذاتية لدى المؤسسات المنتجة وضمان تحقيقها بنزاهة وشفافية، وذلك من خلال:

- تحليل التكاليف الاقتصادية والمنافع البيئية: أي مقايضة البيئة النظيفة بالتكاليف

الاقتصادية العالية، وهي المقايضة المقتصدة بين تكاليف الخفض والضرر البيئي بهدف استحضار المنفعة البيئية. غير أن الشركات لا تريد تحمل تكاليف الخفض بدعوى استفادة الاخرين أكثر مما تستفيد هي.

- دفع الضرائب مقابل كل طن من الانبعاثات، غير أن الضرائب المدفوعة المتعلقة بالبيئة ينبغي أن لاتقوم على الانبعاثات المقاسة ولكن على مبيعات السلع المرتبطة بالانبعاثات أو التلوث.

- تشجيع الإنتاج النظيف: بخفض استهلاك الموارد البيئية، وتجنب استخدام المواد الخطرة الضارة، والحد من الانبعاثات والتصرفات والمخلفات اثناء عملية الإنتاج والاستخدام، وتدوير المخلفات. وبذلك تركز هذه الاستراتيجية على امتداد حياة المنتج بداية من استخراج المواد الخام اللازمة لانتاجه حتى التخلص منه.مثلا في مرحلة الإنتاج يمكن تركيب أجهزة تنقية الانبعاثات، كما يمكن تدوير المخلفات من الحصول على وقود من القمامة تعادل قيمته الحرارية نصف قيمة الفحم.

3- الإجراءات التنظيمية: وتعتمدها الحكومات في اطار ضبط علاقة المجتمع مع

البيئة (منتجين ومستهلكين)، وذلك من خلال:

- سن التشريعات البيئية، وصياغة لوائح تنفيذها، وتحديد أدوات الرقابة على التنفيذ، وإجراءات التعامل مع التجاوزات في التنفيذ (التنبيه الى وقوع التجاوز وإعطاء مهلة لتصحيحه)، وتطبيق العقوبات والجزاءات الواردة في التشريعات اذا ما استمرت المخالفات (عقوبات إدارية) او في حالة ارتكاب الجرائم البيئية (عقوبات قضائية)

- الضبط الإداري البيئي: أي الاشتراطات التي يجب توافرها قبل إجازة نشاط ما (نظام التراخيص) وتقييم الاثار البيئية للأنشطة قبل السماح بها (التخطيط البيئي: ادماج البعد البيئي في تخطيط المشاريع قصد توقع المخاطر والمشكلات البيئية) ثم مراقبة ما يصدر عنها منذ بدء عملها.

- مراعاة الامن البيئي في التخطيط المحلي والإقليمي بحيث تحاط المصانع عالية

الخطورة بمناطق امان كافية ذات أنشطة اقتصادية اجتماعية محدودة بحيث يسهل اخلاؤها عند الضرورة.

- النظام الجبائي البيئي: ويشمل على الخصوص ضرائب التلوث بناء على مبدأ

"الملوث الدافع"، وهو نظام ليس فقط ردعي ولكن يقوم على الحوافز الجبائية لتشجيع الاستجابة التلقائية. فمثلا سنة 2002 فرضت ايرلندا ضريبة على الحقائب البلاستيكية التي كانت توفرها المحلات التجارية لزبنائها بالمجانفكانت النتيجة إيجابية بحيث انخفض استعمالها بنسبة 90 في المئة.

- اهتمام المصارف ومصادر التمويل بالجوانب البيئية في قرارات تمويل المشروعات.
- تقديم الدعم التقني والمالي للمؤسسات المنتجة
- تشجيع السلوك الاستهلاكي النظيف

الإدارة المغربية للبيئة: واقع وتدبير البيئة المحلية

أولا: تشخيص الوضعية البيئية بالمغرب

1- تلوث المنظومة البيئية:

- التلوث الجوي: وهو ناجم عن النمو الحضري خاصة في ظل ارتفاع حظيرة السيارات بالمدن، وعن تزايد الأنشطة الصناعية بالمدن الكبرى (حجم المخلفات الصناعية 1,6 مليون طن سنويا).
- التلوث المائي: ومن أبرز مظاهره المياه العادمة المستعملة خاصة في ظل ضعف بنيات التطهير السائل، فضلا عن التلوث الناجم عن مخلفات المصانع (الجرف الأصفر-المحمدية).

2- الضغط على الموارد:

- كثافة الصيد: خاصة في ظل توسع قاعدة المستغلين (2540 باخرة و17670 قارب تقليدي).
- تدهور التربة: وذلك نتيجة تهديد ظاهرة التصحر للأراضي الزراعية خاصة بالواحات، فضلا عن تراجع المجال الغابوي.

ثانيا: تدابير حماية البيئة

1- التدابير التشريعية:

- دسترة الحق في بيئة سليمة واحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- اصدار قوانين تطرقت بنظرة إجمالية لحماية البيئة (الظهيران الصادران في 12 ماي 2003والمتعلقان بحماية واستصلاح البيئة من جهة، وبدراسة التأثير على البيئة من جهة).
- حظيت حماية الماء بأولوية فائقة، بدءا من ظهير16غشت 1995 ومرورا بعدد من المراسيم الوزارية والقرارات الوزارية التي توالت في الصدور الى حدود سنة 2006 (ظهير واحد، و9 مراسيم، و 1 قرارات وزارية).
- مكافحة تلوث الهواء عولجت بمقتضى ظهير 12 ماي 2003 بالإضافة إلى

المرسومين الصادرين خلال دجنبر 2009 ويوليوز 2010

- حظيت مسألة تدبير النفايات وطرق التخلص منها باهتمام بالغ من خلال الظهير الصادر خلال 22 نونبر 2006، بالإضافة إلى ستة مراسيم توالت في الصدور بعد ذلك إلى حدود سنة 2009.

- صياغة العديد من الظهائر والمراسيم والقرارات الوزارية، والتي همت تدبير

المسائل الآتية:

- التحضير لمحاربة التلوثات البحرية الطارئة والقيام بهذه المحاربة.
- الوقاية من الإشعاعات الأيونية والترخيص بإقامة المنشآت النووية ومراقبتها.
- تحديد المسؤولية المدنية في مجال الأضرار النووية.
- استعمال الأكياس واللفيفات من البلاستيك القابل للتحلل أو القابل للتحلل بيولوجيا.
- تنظيم المحلات المضرة بالصحة والمحلات المزعجة والمحلات المخطرة.
- تشجيع الطاقات المتجددة.
- حماية استغلال الثروة السمكية.
- مراقبة مبيدات الآفات الزراعية وتنظيم الاتجار فيها.
- تشجيع الاستثمارات المحافظة على البيئة.

- المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية البحر الأبيضالمتوسط لسنة 1976، وبعض البروتوكلات الملحقة بها سنة 1980، بينما تأخرت المصادقة على البروتوكولين الآخرين إلى حدود سنة 1999

- مصادقة المغرب على العديد من الاتفاقياتالأخرى التي صدرت خلال الألفية الجديدة كاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ 2001 واتفاقية حماية طبقة الأوزون 2009

- اصدار الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة 2010: وتضمن الميثاق

حقوق الجميع في العيش ضمن بيئة سليمة، فقدأشار إلى حماية البيئة والموروث الطبيعي والثقافي الذي يقع على عاتق كل شخص طبيعيومعنوي، كما أناط الميثاق استرشاد السياسة العمومية بمبدأ الوقاية، والذي أسدى إلى السلطةالعمومية مهمة إعمال مقاربة احترازية في وجه الاكراهات البيئية المعروفة. وبغية التنزيل العملي للميثاق البيئي، فيتعين نهج خطة عملية تنطوي على ثلاثمقاربات رئيسية:مقاربة مجالية ومقاربة تشاركية وأخيرا مقاربة البرمجة.

- البرامج المتصلة بتدبير القطاعات التي لها تأثير مباشرودائم على الوسط البيئيوذلك من قبيل البرنامج الوطني لتطهير ماء الصرف الصحي السائلوالمياه المستعملة في المدن والمناطق المحيطة، والبرنامج الوطني لتدبير المخلفاتالمنزلية، والبرنامج الوطني للحد من الإنبعاثات الملوثة للجو، وبرنامج الحد منالتلوث الصناعي، والبرنامج الوطني لحماية وتقييم التنوع البيولوجي.

2- التدابير الاقتصادية:

- مخططات ذات علاقة بالبيئة (المخطط الأخضر الفلاحي والمخطط الأزرق السياحي).

- النموذج المغربي نموذجرائدفي مجال إنتاج الطاقات المتجددة، حيث إلى جانب الطاقةالكهرومائية انخرط المغرب في توسيع أفاق إنتاج الطاقة الريحية والطاقة الشمسية، وذلك في أفقإنتاج % 21 من حاجياته الطاقية خلال سنة 2020 بدل نسبة % 11 المحققة حاليا.

3- اليات حماية البيئة:

حيث تم احداث العديد من الهيئات التي عهد إليهابمهمة إدارة القضايا البيئية تبعا للاختصاصات الموكولة إليها ويأتي على رأس هذه الهيئاتوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وكتابة الدولة المكلفة بالبيئة، والمندوبية السامية للمياه والغابات والتصحر، إلى جانب خلق صندوق يتولى مهمة تمويل البرامج البيئةكالصندوق الوطني للبيئة

4- تقييم:

يحتاج المغرب الى حكامة بيئية فعلية، وذلك يقتضي تفعيل دقيق وناجع للمدونة البيئية ونشر التوعيةوالتربية الفردية من أجل الحفاظ على البيئة، إلى جانب التنسيق والتعاون مع الشركاءالجهويين بالإضافة إلى المجموعة والهيئات الدولية ذات الصلة بالشؤون البيئية.